الارتفاعات المتصاعدة في أسعار الأسماك بين الحقيقة والواقع

سعر كيلو السمك يتصدر ظهر المواطن

يواجه المواطن هذه الأيام غلاء في أسعار السمك لم يشهد لها مثيلاً، ويعزو البعض هذه الشحة في الأسماك إلى الرياح الموسمية التي تسببت في هروب السمك، كما يرى البعض الآخر ان نهب هذه الثروة وتهريبها إلى الخارج وبيعها لمصانع التعليب والفنادق والمطاعم بكميات كبيرة أدى إلى شحة الأسماك من السوق.
أخذنا على عاتقنا البحث في هذا الموضوع وربط الخيوط بعضها ببعض، حتى لفتت انتباهنا عبارة نطق بها أحد المواطنين قائلاً

تحقيق/ زكريا السعدي/ تصوير/ محمد عوض

– «أنا لا أتقاضى دولارات» نطق بها وهو يهم بشراء نصف كيلو «صيد».. لم يحاول أحد التعقيب على كلامه حتى بائع السمك.. في الوقت الذي تشهد فيه الأسماك أسعاراً خيالية قاربت سعر اللحم.

التقينا بالأخ/ محمد محمود عبدالرزاق ناطق هذه العبارة وقد تحدث إلينا بشيء من الضيق والاستغراب.

هذا لا يعقل

وصل سعر كيلو السمك إلى «٨٠٠– ١٢٠٠» ريال ومن المعروف أن السمك وجبة رئيسية في بلادنا ولا نستطيع الاستغناء عنه وقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية كاملة وظروف المعيشة صعبة جداً والزيادة جاءت مخيبة للآمال.

يقولون ان الرياح الموسمية وراء ارتفاع أسعار السمك لكن كيف يكون ذلك وبلادنا ثالث أغنى دولة في الوطن العربي بالثروة السمكية، وإذا كان الأمر هكذا فسنمتهن حرفة الصيد لنصبح تجاراً.

مواطن آخر يجأر بالشكوى، الأخ/ أيهم محمد القيسي يقول:
نحن مواطنون رواتبنا لا تتجاوز «١٨٠٠٠» ريال ونعيل أسر كبيرة والأسعار في إرتفاع مستمر ولم يتبق إلاّ السمك الذي لا نستطيع شراءه بهذه القيمة ولا نعلم ما هو الحل.

نطالب الجهات المسؤولة بوضع ضوابط لبيع الأسماك فنحن نعلم انه يتم تهريب السمك بكميات كبيرة إلى الخارج وإحتكار مصانع التعليب له ونحن بلد غني بهذه الثروة ولا نستورد من الخارج لأننا نعلم انه لو كان هناك رقابة صحيحة لما أرتفع سعره وخصوصاً ان محافظتنا ساحلية وكثير من سكانها صيادون.

الرياح والاحتكار

الأخ/ رشاد محمد صالح «محرج في الدوكيير» حاول توضيح ذلك قائلاً: سبب ارتفاع سعر السمك هو ما يعتري البحر من رياح موسمية تعرف بلغة الصيادين بـ «الزيب» فبعض الصيادين يغيب في البحر لعدة أيام فيعود بأسماك قليلة جداً تباع بأسعار باهضة يضاف إلى ذلك مصاريف الصياد من وقود وغذاء وإيجار القارب فبالتالي بائعي الاسماك اضف إلى ذلك أيضاً نفقات أخرى مثل النقل والتبريد وغيرها مما يجعل سعر الكيلو الواحد إلى ما وصل عليه الآن كما أن (الزيب) تنطوي على مخاطر كثيرة تهدد ارواح الصيادين وقد تحطم ممتلكاتهم من قوارب ومعدات الصيد ولا توجد أية ضمانات للصيادين وفكرة إنشاء جمعية للصيادين لا تجد لها صدى لفقدان الثقة بما يسمى بالجمعيات، كما أن الأسماك تنفر في هذه المواسم.

يرتفع سعر السمك على المواطن.

ما يقال عن الان الأسماك تشحن إلى خارج الوطن فيه بعض الصحة، لكنها أسماك غير مرغوبة هنا مثل سمك (العنقرة والخلخل) وسعرها رخيص جداً ولكن لا نجد لها زبوناً، اما الأسماك المرغوبة فهي شحيحة كما اسلفنا.

وفي هذا الحراج يباع الحوت الواحد بحوالي (٢٠٠٠) ريال إلى ايده في ذلك الصياد ياسر حسن يحيى وأضاف أن كل هذه الظروف نعاني منها نحن الصيادون فكل ما نقوم به من مجهود وغياب عن أسرنا نرجع بأجر زهيد.

المشكلة في الرقابة

التقينا الأخ/ صبري دوبلة وهو صياد ايضاً وقد كان له رأي مخالف.. يقول الأخ/ صبري: أنا صياد قديم ولا أرى ما يراه بعض زملائي، صحيح ان هناك شحة في الأسماك ولكن ليس إلى هذا الحد وسبب هذا الغلاء في سعر السمك الذين يتفقون على سعر معين ولو كانت هناك رقابة على بائعي الاسماك ورضى بائعو الاسماك بفائدة بسيطة سيكون سعره معقولاً جداً.

ولو نظرنا إلى مناطق الاصطياد في المحافظات الأخرى لوجدتم انه لا يباع بالقيمة نفسها التي يباع هنا.

حملنا هذه الآراء وغيرها لنضعها امام بائعي السمك الذي كان لزاماً علينا سماع وجهة نظرهم.. وتحدث إلينا الأخ/ طارق العرافي قائلاً: في الحقيقة هناك شحة في توفر الاسماك فنحن نشتريه غالياً ونبيعه للمواطن غالياً والسبب في هذه الشحة انه يتم شحن «الديرك والهامور» إلى خارج الوطن و «الثمد» يباع لمصانع تعليب الاسماك كميات كبيرة، إذاً ليست المشكلة في توفر السمك في البحر ولكن في تصريفه بهذه الطريقة.

وعندما سألناه هل يجد زبائن في ظل هذه الاسعار قال: نعلم ان السمك وجبة أساسية هنا هذا أولاً، وثانياً انتشار إشاعة انفلونزا الطيور وخوف المواطن من شراء الدجاج هو ما حصر المواطن على شراء السمك وإن كان ليس بالكميات المطلوبة.

سعر الكيلو في اليمن مثل سعره في السعودية

بالمصادفة.. ونحن نقوم بعملنا التقينا احد «الزبائن» وهو مغترب في المملكة العربية السعودية ويدعى أحمد علي أحمد سألنا رأيه فأجاب:

في الحقيقة السمك هنا أرخص منه في المملكة، ولكنه الآن زاد بشكل كبير مما قارب سعره في المملكة فسعر الكيلو هناك (٢٠– ٢٥) ريال سعودي وبحسبة بسيطة تجد انه نفس السعر تقريباً.

هكذا هنا بالفعل لكن القوة الشرائية بين البلدين تحدث فرقاً كبيراً ولا مجال للمقارنة فـ (٢٠) ريالاً سعودياً هي لا شيء بالنسبة للمقيمين في السعودية ولكن (٨٠٠ أو ١٢٠٠) ريال يمني إرهاق كبير في ميزانية المواطن اليمني الذي لا يكاد مرتبه يكفيه لنصف الشهر اصلاً.

أخيراً

تعددت الآراء والمشكلة قائمة.. وبين مد وجزر في سعر قوت المواطن تظل الجهات المسؤولة تغض الطرف عنها وتهمل دورها.. فلو نظمت عملية التسويق سواء إلى خارج الوطن أو إلى الفنادق والمصانع لاستفاد المواطنون ولما كان هناك نقص في الأسماك.

مواطنون: نطالب الجهات المعنية بمنع هذا التلاعب

حوض مياه عمران مهدد بالنضوب

انشاء ادارة لتنظيم استخدام مياه الحوض

في الجزء الشمالي الغربي للعاصمة صنعاء يقع حوض عمران على بعد ثمانية وأربعين كيلومتراً وترتفع أرضيته التي تتكون من الصخور البركانية بين (٢١٠٠- ٢٣٠٠) متراً فوق سطح البحر وميزته أنه عريض نسبياً من أجزائه الجنوبية ويزداد ضيقاً في الاتجاه الشمالي ويغطي تجمعه المائي مساحة تقدر بـ (١٢٨٠) كيلومتراً مربعاً أي ما يعادل حوالي ثلاثين هكتاراً تنتشر فوقه ٢٦٠٠ بئر إرتوازية وهذا الكم الهائل من الآبار تجعله عرضة للنضوب دون أن يشعر المواطنون بحجم الكارثة بينما تحاول الدولة معالجة استنزاف المياه قبل أن يقع الفأس على الرأس. عمران/ طارق الخميسي

لمعرفة كيفية المعالجة التقت الصحيفة بالأخ عبدالرحمن المعلمي مدير عام الهيئة العامة للموارد المائية فرع عدن:

مشكلة المياه في اليمن أصبحت تشكل أهم وأخطر المشاكل التي تواجه البلاد على الاطلاق... وهي ليست محصورة على منطقة بعينها لأن جميع الأحواض المائية باتت مهددة بالنضوب وقد وصلت إلى الحد الحرج نتيجة الاستنزاف الجائر للمياه الجوفية وفي جميع الأحوال فإن مشكلة المياه ستصل إلى نقطة حرجة تهدد جميع أشكال الحياة مهما كانت التدخلات ما لم يتم النظر إلى المشكلة بصورة متكاملة الاستنزاف للمياه الجوفية حيث إن نسبة تتراوح ما بين ٣٠–٦٠ تقريباً من المياه الجوفية المسحوبة من الأحواض مياه مهدورة غير مستفاد منها خاصة القطاع الزراعي وبالتالي فإن التدخل من أجل تخفيف نسبة الفاقد من المياه الجوفية سيعمل على مضاعفة الفترة الزمنية التي يمكن أن تصل مشكلة المياه إلى نقطة نضوب المياه.. ولكن ذلك مرتبط بعدم التوسع الزراعي لاستغلال المياه التي يمكن توفيرها ولتفادي حصول ذلك لابد من إيصال مستخدمي المياه وخاصة في القطاع الزراعي إلى إدراك تام بتلك العواقب ودفعهم للعمل صوب الترشيد والتقنين من خلال التوعية المكثفة وتنظيمهم بصورة تجعل منهم يعملون بصورة فعالة وإيجابية في الحفاظ على المياه وقد بدأت هيئة الموارد المائية بالتعاون مع هيئة التنمية الألمانية بالعمل على تنظيم استخدام المياه في حوض البون المائي بالمحافظة وبعد أربعة أشهر من العمل المتواصل كانت النتائج سلبية لعدم تجاوب المواطنين وتخوفهم خاصة أهالي ذعوان وعدان من مديرية عيال سريع ولذا رأى المشروع التعاوني اليمني الألماني أن التعاون مع مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة الذي يقدم دعم لمستخدمي المياه وربط هذا الدعم بتنظيم استخدام المياه والذي يمكن أن يعمل على إنجاح التنظيم.. ولكن هذا النجاح سيكون مؤقتاً ومرتبطاً بالحصول على هذا الدعم وبعد ذلك سيعود الوضع المائي كما كان عليه فالمشكلة هنا إيجاد آلية مناسبة لتنظيم مستخدمي المياه وربط هذا التنظيم بكافة شرائح المجتمع إلى جانب وضع أهداف واضحة قابلة للتنفيذ لهذا التنظيم وتحقق فوائد ملموسة لمستخدمي المياه.. كما ان المشروع يسعى أيضاً في هذا الاتجاه ومن ضمن شروط تقديم الدعم للمزارعين بقصد عدم توسعه في الزراعة واستهلاك المياه التي سيوفرها في التوسع الزراعي وعندها سينطبق المثل (وكأنك يا أبا زيد ما غزيت).. وبناءاً على هذا التصور كان لابد من توحيد الجهود بين كل الجهات العاملة في هذا المجال حيث عقدنا عدة لقاءات بين الوحدة الحلقية الشمالية لمشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربية وفرع الهيئة العامة للموارد المائية محافظة صنعاء وعمران وهيئة التنمية الألمانية للوصول إلى آلية مناسبة لتنظيم مستخدمي المياه مع الأخذ بجميع الاعتبارات والعناصر الثانوية الرئيسية الاتي يمكن أن تساهم في إنجاح المشروع وتحافظ على ديمومته واستمراره.

اهداف التنظيم

الأهداف الرئيسية لتنظيم مستخدمي المياه والشرائح المستهدفة تكمن في العمل على الحفاظ على المياه الجوفية من خلال الحد من الاستنزاف الجائر عن طريق ترشيد استخدام المياه ودفع مستخدمي المياه إلى تبني إدخال النظم الحديثة لاستخدام المياه الجوفية والتي تعمل على تخفيض نسبة الفاقد الكبير من المياه الجوفية والوصول بمستخدمي المياه إلى تحقيق أعلى عائد اقتصادي لوحدة المياه في وحدة المساحة وعدم التوسع في المساحة الزراعية الأفقية واستنزاف كميات المياه التي يمكن توفيرها من جراء إدخال أنظمة نقل المياه وشبكات الري الحديث مع العمل على تأهيل مستخدمي المياه لإدارة موارد المياه بصورة ذاتية وتحقيق رقابة ذاتية على استخدام المياه وإيجاد بدائل زراعية مناسبة بيئياً وتحقق مورداً اقتصادياً جيداً وبأقل متطلبات مائية ممكنة وإيصال مستخدمي المياه إلى قناعة تامة بضرورة تطبيق القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالحفاظ على المياه والعمل في سبيل تطبيقها بأي وسيلة أما الشرائح المستهدفة هي شرائح مستخدمي المياه والعناصر المؤثرة فيها أهمها مستخدمو المياه في القطاع الزراعي وتمثل أهم شرائح المجتمع ومستخدمو المياه لأغراض الشرب والاستخدامات المنزلية ومستخدمو المياه للأغراض الأخرى مثل الصناعة هذه الشرائح الثلاث لا يمكن التوجه لها بنفس آلية وبنفس الاسلوب التنظيمي.. وهناك عناصر رئيسية وثانوية تعمل على إنجاح أي عمل تنظيمي لمستخدمي المياه أو إفشاله وعدم الأخذ بالاعتبار هذه العناصر فإن العمل سيكون غير مجدي وهذه العناصر هي مؤسسات الدولة ذات العلاقة بالمياه والمجالس المحلية والشخصيات الاجتماعية والدينية والسياسية التي من خلالها يمكن التخاطب مع الشرائح المستهدفة وتنظيمها وعدم الوصول معها إلى قناعة بضرورة تنظيم مستخدمي المياه فإنهم سيتحولون إلى عوامل إفشال لأي تنظيم مهما كان سليماً وفعالاً.

وفق ما تقدم كان يجب علينا تكوين سلسلة تنظيمية هرمية قمتها صانعو القرار وقاعدتها مستخدمي المياه بكل شرائحه وهذا يستهدف العمل على تنظيم استخدام المياه من البئر المشتركون بها وصيانة المحركات بصورة منظمة وتوعية مستخدمي المياه بالوضع المائي لمصدر المياه المشتركون به وتوضيح الصور الحقيقية للوضع الذي قد يؤل إليه مستقبلاً وتوزيع الدعم الذي قد يحصلون عليه سواء من الوحدة الشمالية لمشروع الحفاظ أو من أي مصدر آخر بصورة عادلة ومفيدة لهم جميعاً أما قيادة مجموعة مستخدمي المياه تتكون من ثلاثة أشخاص يتم اختيارهم من الجمعية العمومية لمجموعة مستخدمي المياه يربط هاتين المجموعتين تنظيم وسطي لمستخدمي المياه في القطاع الزراعي بجمعية الحفاظ على المياه وتتكون الجمعية العمومية لجمعية الحفاظ على المياه.. من مجموعة قيادات مجموعات مستخدمي المياه في المديرية بحيث لا يقل مجموع هذه القيادات واحد وثلاثين عضواً إضافة إلى الشخصيات الاجتماعية والدينية والسياسية المؤثرة بحيث لا يشكل مجموع هذه الشخصيات ٥٠٪ من أعضاء الجمعية العمومية المشكلون من قيادات مجموعات مستخدمي المياه. ويكون هدف الجمعية العمل على التوعية بأهمية ترشيد استهلاك المياه كما اسلفت بما يتلاءم وكميات المياه المتوفرة وآثارها على التنمية الزراعية والمساهمة مع الجهات المختصة في تنظيم عملية حفر الآبار بما يتلاءم ومتطلبات التنمية وعلى الجمعية متابعة الجهات الحكومية وغيرها من الجهات والمنظمات غير الحكومية التي يمكن تقدم دعم للمنطقة في سبيل الحفاظ على المياه وتأمين البدائل.

وإننا نعول على دور المجلس المحلي في إنجاح المشروع نظراً لأهمية دورها كون المجلس المحلي يمثل كافة شرائح المجتمع وهو قادر على تذليل الصعوبات وتقريب وجهات النظر بين الفريق الميداني المشترك والمجتمع المحلي فقد رأينا ضرورة انعقاد اللقاءات لتوضيح أهداف البرنامج بغرض الحصول.

قضايا يومية

لفتة

لقد أعتبر القطاع الصحي في محافظة عدن عام ٢٠٠٥م هو عام الصحة ولذلك بذلت جهود كبيرة لتنفيذ خطة مكتب الصحة م/ عدن حيث أنجزت المهام المناطة بمختلف المؤسسات الصحية من خلال تقديم خدمات متكاملة علاجية ووقائية وتعليمية ويضاف إلى العمل المؤسسي في المستشفيات والمجمعات والمراكز والوحدات الصحية حيث أشرف مكتب الصحة في محافظة عدن على حلقة العمل التعريفية للدليل النمطي الوطني لإنشاء وتجهيز وتشغيل وحدات ومراكز الرعاية الصحية الأولية خلال الأيام الماضية التي شارك بهذه الحلقة (٤٠) مشاركاً من قطاعات الصحة والمرافق الصحية والمجالس المحلية التي نظمتها منظمة الصحة العالمية وتهدف هذه الحلقة إلى توحيد انشاء وتأثيث وتجهيز وحدات ومراكز الرعاية الصحية الأولية وكذا ناقشت عملية تقسيم مراحل إعداد الدليل والبرنامج الاستثماري في القطاع الصحي بالاضافة إلى قائمة الأدوية الأساسية والخدمة المقدمة فيها. هل ستكون هذه الحلقة لها أهمية للمشاركين ونقلها إلى الواقع بهدف توحيد الرؤية وتبني فكرة إعداد هذا الدليل.. تعتبر خطوة هامة تضاف إلى القطاع الصحي في محافظة عدن وكذا الاستفادة منها وعكسها على صعيد الواقع العملي بهدف رفع وتحسين الخدمات الصحية في المحافظة وكذا جميع محافظات الجمهورية.

ياسمين أحمد علي